(إن) الشرطية في القرآن الكريم

سورة البقرة أنموذجاً ، دراسة تركيبية تطبيقية

أ. سالم خليفة حسين*

مقدمة

أسلوب الشرط من الأساليب الشائعة في القرآن الكريم لاسيما المصدَّر بـ(إن)، مما يستدعي الانتباه لهذه التركيب وما يحمله من دلالات، والمتتبع لما كتبه النحاة حول الجملة الشرطية يلاحظ اتساع الرؤى الفكرية في نوع الشرط وتركيبه وأسلوبه، فنجدهم قد أوردوا مصطلحات متعددة في الجملة الشرطية، منها: الجزاء، والشرط والمجازاة، وتعدد أيضاً المصطلح الذي يخص الجملة التي تلي أداة الشرط منها: الفعل الأول، والفعل، والشرط، وجملة الشرط، والمقدم(1)، واستعمل مصطلح جواب الجزاء، وجواب الفعل الأول، والآخر، والجزاء، والتالي في جملة جواب الشرط(2). وعدّ بعض النحاة الجملة الشرطية قسماً من أقسام الجملة العربية وألحقها آخرون بالجملة الفعلية؛ لأنها

---

* الجامعة الأسمرية.

1- تنظر هذه المصطلحات في كتاب سيبويه: 132/1، والمقتضب 56/2، وشرح المفصل لابن يعيش 41/7، والبرهان في علوم القرآن 352/2، الكشاف 430/1، 687/2، ومغني اللبيب: 516، 747، 759، 847.

2- ينظر الكشاف 430/1، 687/2، ومغني اللبيب: 516، 747، 759، 847، تفسير البحر المحيط 444/6. ينظر البرهان 352/2.

تتركب أصلاً من جملتين فعليتين(3).

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم ما تناوله النحاة حول الجملة الشرطية المصدَّرة بـ(إن) واستعمالها بطريقة تطبيقية في أطول سورة في القرآن لكريم، نتعرف من خلالها على طبيعة تركيبها والدلالات المخصصة لها، ويهدف البحث إلى تقديم ما ذكره النحاة من قواعد حول (إن) بمنهج وصفي تحليلي تطبيقي يترجم ما نظَّرهُ النحاة إلى واقعه العملي في أفصح بيان للغة العربية (القرآن الكريم) آملاً أن يسهم ذلك في تيسير وفهم وتطبيق التراكيب والدلالات الخاصة بأداة هي من أهم أدوات أسلوب الشرط.

(إن) الشرطية: أصلها- مكانتها- عملها- دلالتها

يجدر القول قبل الانتقال إلى سورة البقرة إلى أنّ (إن) حرف سام غربي قديم(4)، عدّه النحاة أم حروف الشرط؛ لأن معنى الشرط لا يفارقه أبداً(5)، ويبدو أن (إن) أكثر أدوات الشرط استعمالاً، فقد ورد في سورة البقرة زهاء ست وخمسين مرة، في حين ورد (إذا) زهاء تسع وعشرين، وقد وردت أدوات الشرط الأخرى أقل من ذلك.

وهي أداة حرفية جازمة، تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والموهومة والنادرة(6)، والمستحيلة وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عموماً(7).

الدراسة التطبيقية

الجملة الشرطية المصدرة بـ(إن) في سورة البقرة تتكون من ثلاثة أنماط:

النمط الأول: أداة الشرط (إن) + جملة الشرط + جملة الجواب

ورد هذا النمط مرتين في سورة البقرة جاء فيهما فعل الشرط وجوابه مضارعين،

3- ينظر شرح المفصل لابن يعيش 88/1.

4- ينظر التطور النحوي للغة العربية: 197.

5- ينظر كتاب سيبويه 63/3، والمقتضب 50/2.

6- ينظر شرح المفصل لابن يعيش4/9، والإتقان 149/1.

7- ينظر معاني النحو59/4.

وهو الأصل(8)، وذكر النحاة أن الأغلب أن يكون شرط (إن) مستقبل المعنى وقد يتخلف ذلك، وفي هذا المعنى يقول الرضي: « ثم اعلم أن (إن) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي، جعلت الشرط لفظ (كان)، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ ﴾ [المائدة: 116]، و﴿إِن قَمِيصُهُۥ﴾ [يوسف: 26] ... ثم إن (كان) إذا كان شرطا، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: ﴿إِن كُنتُ ﴾، و﴿إِن قَمِيصُهُۥ﴾ ... وقد يكون متحقق الوقوع فيه، نحو: زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل »(9).

والآيتان اللتان ورد فيهما هذا النمط هما:

1. قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡ﴾ [البقرة: 85].

﴿إِن﴾ حرف شرط جازم، و﴿يَأۡتُوكُمۡ﴾ فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والضمير المتصل الدَّال على الجماعة الغائبة فاعل والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع و﴿أُسَٰرَىٰ﴾ حال، و﴿تُفَٰدُوهُمۡ﴾، تعرب إعراب ﴿يَأۡتُوكُمۡ﴾، وهي جواب الشرط، وجزاؤه غير مقترن بالفاء لا محل لها(10)، والواو في قوله ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ﴾ حالية، وما بعده في محل نصب حال.

واستعملت (إن) هنا لقصد التوبيخ(11) توبيخ اليهود الذين شاركوا في قتل إخوانهم وأسرهم وإخراجهم ثم شاركوا في جمع المال لمفاداتهم، « وليس فداء الأسير بمذموم، ولكن ذمه باعتبار ما قارنه من سبب الفداء، فمحل التوبيخ هو مجموع المفاداة مع كون الإخراج محرماً وبعد أن قتلوهم وأخرجوهم »(12) نتيجة صراع التحالف حيث « تحالفت قريظة والنضير مع الأوس فسعى الخزرج في محالفة بني قينقاع من اليهود وبذلك نشأ قتال بين فِرق اليهود ...، ثم لمَّا ارتفعت الحرب جمعوا مالاً وفدوا به أسرى اليهود الواقعين في أسر أحلاف أحد الفريقين من الأوس أو الخزرج، فعيَّرت العربُ اليهود بذلك وقالت: كيف تقاتلونهم ثم تفدونهم بأموالكم فقالوا: قد حرم علينا قتالهم

8- ينظر المقتضب 49/2.

9- شرح الرضي على الكافية 114/4، 115.

10- ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل104/1.

11- ينظر الإيضاح: 93.

12- ينظر تفسير التحرير والتنوير 590/1.

ولكنا نستحي أن نخذل حلفاءنا وقد أُمرنا أن نفدي الأسرى فذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡ﴾»(13).

والخلاصة أنَّ المفاداة من العقلاء في هذا المقام يجب ألا تكون إلا على سبيل الفرض والتقدير والاحتمال كالمحالات، وهذا من المواقع التي يحسن فيها استعمال (إن)؛ لأنه ليس من المعقول أن يقوم بالمفاداة من يشارك في القتل والإخراج والأسر، فهو بمنزلة المحال وإن كان الفداء أمراً محموداً في الأصل، ولكن والحالة هذه يذم فاعله ويُعيَّر، فاستعمال (إن) هنا جاء بدلالة التوبيخ والتبكيت(14).

2. وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 284].

﴿إِن﴾ حرف شرط جازم يفيد الاحتمال و﴿تُبۡدُواْ﴾ فعل وفاعل، و﴿مَا﴾ اسم موصول في محل نصب مفعول به و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر والتقدير ما هو كائن والجملة الاسمية لا محل لها صلة الموصول و﴿تُخۡفُوهُ﴾ معطوف على ﴿تُبۡدُواْ﴾، وتعرب إعرابها و﴿يُحَاسِبۡكُم﴾ فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وجملة ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. و«المحاسبة مشتقّة من الحُسبان وهو العدّ، فمعنى يحاسبكم في أصل اللغة: يعُدُّه عليكم، إلاّ أنّه شاع إطلاقه على لازم المعنى وهو المؤاخذة والمجازاة»(15).

وقد حسن استعمال الفعل المضارع ﴿تُبۡدُواْ﴾ بعد ﴿إِن﴾ ؛ لأنه إبداء ما في النفس وإعلانه بالقول ما سبيله القول و بالعمل فيما يترتب عليه عمل أو إخفاؤه من الأمور التي تتكرر وتتجدد(16).

النمط الثاني: أداة الشرط + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب

يلاحظ على هذا النمط أنّ جملة الجواب ارتبطت بالفاء التي تضم الشيء إلى الشيء مع اتساق بعضه إثر بعض(17)، ويسميها بعض النحاة (فاء) الإتباع، وذلك لأنها

13- تفسير التحرير والتنوير 589/1.

14- ينظر الإيضاح: 93.

15- تفسير التحرير والتنوير 130/3.

16- ينظر معاني النحو 48/4.

17- ينظر كتاب سيبويه 217/4.

في جواب الشَّرط تنخلعُ من دلالة العطف، وتخلصُ لإتباع الكلام السابق(18)، وأصل جواب الشرط بـ(إن) وأخواتها أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً. فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً عارياً من (قد) وغيرها، أو مضارعاً مجرداً، أو منفياً بـ(لا) أو (لم)(19). ويؤتى بها إن كان الجواب غير صالح لأن يكون شرطاً، فلو لم يتصدر بها لصلح كونه مستأنفاً(20).

وقد ورد هذا النَّمط في سورة البقرة ثمانياً وثلاثين مرة جاء فعل الشرط مضارعاً مثبتاً تارة ثلاث مرات، ومنفياً بـ(لم) تارة أخرى كذلك، وجاء فعل الشرط في البقية بصيغة الماضي.

ومن المضارع المثبت قوله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة: 271].

﴿إِن﴾ حرف شرط جازم يفيد الاحتمال، وفعل الشرط ﴿تُبۡدُواْ﴾ مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والتعبير بالمضارع هنا يفيد افتراض تكرُّر الحدث وتجدده؛ وذلك لأن هذه الأحداث تتكرر وتتجدد(21)، والواو دال على الجماعة الغائبة في محل رفع فاعل والصدقات مفعول به منصوب وعلامة نصبة الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنها جمع مؤنث سالم، والفاء رابطة لجواب الشرط، و(نعم) فعل ماض جامد مبني على الفتح لإنشاء المدح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، و(ما) نكرة غير موصولة ولا موصوفة، بل هي نكرة بمعنى شيء في محل نصب تمييز لفاعل نعم المستتر، والتقدير: (نعم شيئاً إبداؤها) أو (فنعم شيئاً هو). أو تكون معرفة فتكون هي الفاعل لنعم. والتقدير: (نعم الصدقات هي). (هي) ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم، وجملة ﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محل جزم(22)، واتصلت الفاء بالجواب لأنه لا يصلح أن يكون شرطاً(23).

18- ينظر الخصائص 196/2.

19- ينظر الجنى الداني: 66.

20- ينظر مغني اللبيب 217/1، ومعاني النحو 90/4.

21- ينظر معاني النحو 49/4.

22- ينظر الإعراب المفصل للكتاب المرتل380/1، 381.

23- ينظر مغني اللبيب 217/1، وشرح شذور الذهب: 441، ومعاني النحو 90/4.

ومن المضارع المنفي قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: 24].

يلاحظ أن (إن) الشرطية دخلت على الفعل المضارع الدَّال على الماضي لأنه سبق بـ(لم)، وإنما استعمل الشرط بدلالة الماضي، لأنه هنا يفيد حصول الحدث مرة واحدة(24)، ومقصوده يعود على سابق وهو الإتيان بسورة من مثل سور القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾. وجملة ﴿وَلَن﴾ اعتراضية، والاعتراض يأتي لأغراض كثيرة، «والغرض هنا التأكيد بأن ذلك غير متاح لهم ولو جهدوا وتضافرت هممهم عليه»(25).

وجواب الشرط ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ اقترن بالفاء لأنه جملة طلبية والجملة الطلبية لا تصلح أن تكون شرطاً، وعدم اقتران الفاء بها قد يفهم منه قطع الكلام والاستئناف، والفاء ترفع هذا الاحتمال.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: 279] ناسب هنا أن يأتي الشرط بدلالة الماضي، وذلك لأن مقصود الكلام في ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ يعود على قوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ﴾، وذلك لأنه خروج عن الربا والخروج عنه يكون دفعة واحدة(26).

والغالب في هذا النمط في هذه السورة أن يأتي فعل الشرط ماضياً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: 233].

(إن) حرف شرط جازم يفيد الاحتمال وفعل الشرط ﴿أَرَادَا﴾ فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، وألف الاثنين ضمير متصل في محل رفع فاعل و﴿فِصَالًا﴾ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور ﴿عَن تَرَاضٖ﴾ متعلقان بصفة محذوفة من فصالاً و﴿مِّنۡهُمَا﴾ متعلق بصفة من تراض، وتشاور معطوف على ﴿تَرَاضٖ﴾. والفاء في قوله ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ رابطة لجواب الشرط، وجواب الشرط جملة اسمية مقيدة بـ(لا) النافية للجنس، و﴿جُنَاحَ﴾ اسمها والجار والمجرور ﴿ ﴾ متعلقان بمحذوف خبر.

24- ينظر معاني النحو 48/4، 49.

25- إعراب القرآن الكريم وبيانه 69/1.

26- ينظر معاني النحو 51/4.

وقد حسن استعمال (إن)؛ لأن إرادة الفصال من الأحداث النادرة التي تحتمل الوقوع وعدمه بخلاف استعمال (إذا) ففي قولك: (إذا احمر البسر فاتني) حسن؛ لأن احمرار البسر كائن(27)، و قبيح (إن احمر البسر). وحسن أن يكون فعل الشرط ماضياً في الآية؛ لأن حدث الفصال يقع جملة واحدة(28).

وسبقت الإشارة إلى أن الأغلب أن يأتي شرط (إن) مستقبل المعنى وإن كانت صيغته ماضية كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 191] أي: والله أعلم (إن يقاتلوكم)، وقد يدل الشرط على الحال ومن ذلك في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: 23]، وهذا افتراض لحالتهم آنذاك(29).

وأما جواب الشرط في هذا النَّمط فجاء في سورة البقرة مقترناً بالفاء جوازاً في آية واحدة كان فيها الجواب مضارعا منفياً بـ(لا) وذلك في قوله تعالى: ﴿ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾ [البقرة: 230]، ووجوباً في زهاء أربع وثلاثين آية جاء جواب الشرط فيها جملة اسمية مطلقة كما في قوله تعالى: ﴿ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدۡ فَرَضۡتُمۡ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ﴾ [البقرة: 237]، وقوله: ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: 271].

وجملة اسمية مقيدة بـ(إنّ) أو (لا) النافية للجنس كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: 226]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا﴾ [البقرة: 229].

وجملة فعلية فعلها ماض مقرون بـ(قد)، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ﴾ [البقرة: 137]، أو فعلها طلبي كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 191]، وقوله: ﴿ فَإِن زَلَلۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا ٱلۡبَيِّنَٰتُ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 209]، وقوله: ﴿فَإِنۡ أَمِنَ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: 283]، ومن هذه الآيات يتضح أن أغلب المواطن التي ذكرها النحاة لوجوب اقتران الفاء بجواب الشرط قد جاءت أمثلتها في سورة البقرة.

27- ينظر شرح المفصل لابن يعيش 4/9.

28- ينظر معاني النحو 53/4.

29- ينظر المصدر نفسه 58/4.

النمط الثالث: أداة الشرط (إن) + جملة الشرط + جملة جواب الشرط (محذوفة)

يحذف جواب الشرط وجوباً وجوازاً، وبتتبع آيات سورة البقرة لوحظ أنه حذف ست عشرة مرة، وذكر النحاة أن الجواب يحذف وجوباً إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل عليه وكان فعل الشرط ماضياً(30)، ومن الأول قوله تعالي: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: 31] يلاحظ هنا أن جملة الشرط فعلها ماض ناقص والضمير المتصل اسمها و﴿صَٰدِقِينَ ﴾ خبرها، وحذف جواب الشرط وجوباً؛ لأنه قد تقدم ما يدل عليه وهو قوله: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 70]، حيث اكتنف الشرط الجملة الاسمية المؤكدة بـ(إن) فحذف الجواب وجوباً، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: 246] يلاحظ هنا أن الجواب محذوف تقديره: (فلا تبادرون إلى القتال)، وفعل الشرط وجوابه جملة اعتراضية بين اسم عسى وخبرها(31). ويرى الكوفيون أنه من باب تقدم الجواب، ورده البصريون بأنه لو كان الجواب هو المتقدم، لجزم إذا كان فعلا، ولزمته الفاء إذا كان جملة اسمية(32).

ويحذف جواب الشرط وجوباً إذا اجتمع الشرط مع القسم وكان القسم سابقاً ولم يتقدمه ذو خبر(33) وورد من ذلك في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾ [البقرة: 145]، وقوله: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾ [البقرة: 120].

اللام في ﴿ وَلَئِنْ﴾ موطئة لجواب القسم و﴿أَتَيْتَ ﴾، و﴿ٱتَّبَعْتَ﴾ فعلا الشرط، والجملة الفعلية المسبوقة بما النافية في الآية الأولى ﴿مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ جواب القسم، وكذا الجملة الاسمية في الآية الثانية ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وجواب الشرط محذوف وجوباً استغني عنه بذكر جواب القسم.

30- مغني اللبيب1/849.

31- ينظر إعراب القرآن وبيانه1/318.

32- ينظر شرح المفصل: 9/7.

33- ينظر شرح الرضي على الكافية4/455، 456، وشرح ابن عقيل4/44.

فإذا لم يتقدم على الشرط ما يدل على الجواب أو لم يكتنفه ما يدل عليه يجوز حذفه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ [البقرة: 227]، (إن) شرطية ﴿عَزَمُواْ﴾ فعل ماض مبني على الضم في محل جزم فعل الشرط، والواو دالٌ على الجماعة الغائبة في محل رفع فاعل، و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ منصوب على نزع الخافض؛ لأن (عزم) يتعدى بـ(على)، والفاء في قوله ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ عاطفة، والجملة الاسمية المؤكدة بـ(إن) معطوفة عل الجواب المحذوف بمثابة التعليل، ولا يمكن أن تكون جواباً للشرط؛ لأن جواب الشرط مسبب عن الشرط، وسمع الله وعلمه ثابت تحقق الطلاق أو لم يتحقق، والأصل والله أعلم (وإن عزموا الطلاق فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فإن الله يسمع ذلك ويعلمه)(34).

وحسن استعمال (إن) هنا؛ لأن العزم على الطلاق من الأمور المحتملة، واستعمل الشرط ماضياً؛ لأنه يحسن في ما كان شأنه أن يأتي حدثه مرة فجاء بالعزم على الطلاق بصيغة الماضي لأنه لا يتكرر(35).

ومن هذا الحذف قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 180] يلاحظ أن جواب ﴿إِن﴾ محذوف دلّ عليه جواب ﴿إِذَا﴾ المحذوف والتقدير (فليوص)(36)، ويجوز أن يكون جواب الشرط ﴿ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ﴾ بتقدير فالوصية للوالدين، ويجوز أن يكون محذوف تقديره (حق ذلك حقاً)(37).

ومن هذا الحذف قوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗاۖ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: 239] الفاء في ﴿فَرِجَالًا﴾ رابطة لجواب الشرط ورجالاً أي: راجلين جمع راجل حال منصوب بالفتحة، و﴿أَوۡ﴾ حرف عطف للتخيير، و﴿رُكۡبَانٗا﴾ معطوف منصوب بالفتحة، والجواب محذوف في محل جزم تقديره (فصلوا)(38).

34- ينظر مغني اللبيب: 851/1.

35- ينظر معاني النحو 48/4، 49.

36- ينظر إعراب القرآن وبيانه 232/1.

37- ينظر الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل 230/1.

38- ينظر المصدر نفسه 326/1.

ويلاحظ على هذا النمط في سورة البقرة أن الشرط جاء ماضياً على ما هو مشترط عند النحاة، كما يلاحظ أن الجملة الشرطية عامة جاءت في سورة البقرة مستأنفة، وهذا هو الغالب، ومعترضة، ومؤدِّية لوظيفة نحوية صغري، وتصبح في هذه الحالة جزءًا من التركيب الكلي ومن هذا قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 94].

يلاحظ هنا أن الجملة الشرطية واقعة في محل نصب مقول القول؛ وأدَّت وظيفة الحال كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [البقرة: 228]، الجملة الشرطية في محل نصب حال من نون النسوة الواقع فاعلا لـ(يكتم).

النتائج

ونخلص من دراسة الجملة الشرطية المصدرة بـ(إن) في سورة البقرة إلى النتائج الآتية:

1. الجملة الشرطية المصدرة بـ(إن) لها ثلاثة أنماط:
   - أداة شرط + جملة شرط + جملة الجواب
   - أداة شرط + جملة الشرط+ فاء الجواب + جملة الجواب
   - أداة شرط + جملة شرط + جملة الجواب محذوفة

2. النمط الخالي من فاء الجواب قليل وتكرر مرتين جاء فيه فعل الشرط والجواب مضارعين.

3. اتسم النمط المشتمل على فاء الجواب بأن صيغة الفعل الماضي هي الغالبة في جملة الشرط، والأكثر فيها أن تكون بمعنى المستقبل، أو من المعاني التي تأتي دفعة واحدة كالطلاق، والإيمان والتوبة، والخوف، والخروج، والتّولِّي.

4. جاءت جملة الجواب اسمية وهو الشائع، ووردت فعلية فعلها ماض في أقل من ذلك، وندر فيها المضارع المثبت، وتنوعت الجملة الطلبية الواقعة جواباً فجاءت أمراً بصيغة (افعل) في خمس آيات، وبصيغة (يفعل) مسبوقة بلام الأمر في آيتين، وجاءت نهياً في آية واحدة.

5. جاء فعل الشرط فعلاً ناقصاً في ثمان آيات بصيغة الماضي في سبع منها وواحدة

جاء فيها الفعل مضارعاً ناقصاً مسبوقاً بلم.

6. حذف جواب الشرط في سورة البقرة في زهاء ست عشرة جملة جاء الشرط في اثنتي عشرة منها فعلاً ماضياً ناقصاً مسبوقاً بما يدل على الجواب أو مكتنفاً لذي خبر أو واقعاً بعد قسم، ويرى الكوفيون في هذه المسألة جواز تقديم جواب الشرط ومنعه البصريون.

7. الزمن الغالب في الجملة الشرطية المصدَّرة بـ(إن) في سورة البقرة هو الاستمراري؛ لأن الدلالة الشرطية العامة هي النصح والتوجية، وإصدار الأحكام، فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ﴾ [البقرة: 283]. نصح وتوجية إلى خلق عظيم وسلوك قويم، وهو أداء الأمانة وتقوى الله في ذلك، وذلك صالح لكل زمان ومكان، وقوله تعالى: ﴿ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: 237]، حكم شرعي لا يخص زمن معين أو مكان محدد، وكذا قوله تعالى: ﴿ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: 230] وعلى هذا فالدلالة الزمنية في الآيتين تفيد الاستمرار.

8. لم يسجل البحث في سورة البقرة مجيء اسم صريح أو ضمير منفصل كـ(هو) أو (أنت) مثلاً بعد (إن)، من تلك المسائل التي أثارت تجاذباً بين النحاة في جواز دخول (إن) على الجملة الاسمية أو اعتبار ذلك من قبيل الفعلية والفاعل مقدم أو أن الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور(39)، ويمكن القول إن الجملة الشرطية في سورة البقرة لم تخرج عن إطار البناء النحوي العام.

39- ينظر مغني اللبيب: 757.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق 1) د. زكريا عبد المجيد النوقي 2) د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 1، 1422هـ/2001م.
3. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، تحقيق: سعيد المندوب دار الفكر، لبنان، ط: 1 1416هـ/ 1996م.
4. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1417هـ/1996م.
5. إعراب القرآن الكريم وبيانه للأستاذ محي الدين الدرويش، دار اليمامة دمشق، بيروت، دار ابن كثير دمشق، بيروت، ط: 7 1420هـ/1999م.
6. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للنشر والتوزيع ط: 1 1414هـ/ 1993م.
7. الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع لجلال الدين أبي عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت.
8. البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط: 1404هـ/1984م.
9. التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، دط، 1984م.
10. التطور النحوي للغة العربية لبرجسترسر أخرجه وصححه وعلق علي الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط: 2، 1414هـ، 1994م.
11. الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تخقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاد محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 1 1413هـ/1992م.
12. الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني، حققه: محمد على النجار، المكتبة العلمية، ط: لا ت: لا.

13. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، 1404هـ 1984م.
14. شرح الرضي على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط2، 1996م.
15. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: 1، 1405هـ 1985م.
16. شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري الهمداني، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط: 20، ت: 1980.
17. كتاب سيبويه لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ن: دار الخانجي القاهرة، ط: 3 ت 1988م.
18. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
19. شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م
20. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
21. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي دار الفكر، ط: 4 1430هـ/2009م.
22. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق، ط: 6 1985م.
23. المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ن: عالم الكتب، بيروت.